مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011
اسم الكاتب: م.م. إدريس رمضان حجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3562
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٦ المجلد ٣٦ لسنة ٢٠١٤

تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة ٢٠١١

Analyzing and Measuring Welfare and its Relation to the Fairness in Income Distribution in the City of Dohuk for the Year 2011

إدريس رمضان حجي
مدرس مساعد
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة صلاح الدين

Idrees R. Haji
Assistant Lecturer
College of Administration & Economic
Salahaddin University
edrees81@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٣/٢٤ تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٨/١٩

المستخلص

لقد اتسعت الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة وأصبحت هناك طبقتان الفئة الدنيا والفئة العليا نتيجة عامل التضخم والفساد المالي. لذا جاءت الضرورة لتحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة التوزيع الداخلي في مدينة دهوك كعينة دراسية لسنة ٢٠١١ بالاستعانة باستمارة الاستبيان. ومن أهم المؤشرات التي استخدمها الباحث في بحثه هذا هو منحنى لورنز والمعامل الجيني ومعامل الاختلاف ومؤشر الرفاهية الاقتصادية. ومن اهم مصادر البيانات هي التقارير الأحصائية المنشورة والعمل الميداني [استمارة الاستبيان] و قد تم اختيار (٥٠٠) أسرة من بين (٧٦) حياً سكنياً تم اختيارهم عشوائيا ثم الحصول على ٣٣٠ إجابة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه هذا هو وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المعاملات المذكورة آنفا، وإن ٦٠% من سكان دهوك يحصلون على ٣٨% من إجمالي الدخل. وتم تقديم عدد من المقترحات من أهمها ضرورة التدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الدنيوية باستخدام سياسات مالية مناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها .

الكلمات المفتاحية: الرفاهية، توزيع الدخل القومي، العدالة، مصادر الدخل، التفاوت، مستوى المعيشة، منحنى لورنز، المعامل الجيني، معامل الاختلاف .

Abstract

The gap between the different classes of income has widened and there were two levels, the upper and the lower classes of income as a result of the inflation factor and managerial corruption .Therefore, there was a necessity to analyze and measure welfare and it's relation with income distribution fairness in the city of Dohuk as a case study for the year 2011, through the form of a questionnaire . One of the most important indicators which the researcher used is Lorenz curve, genetic coefficient , coefficient of variation and the economic welfare index . The most important sources of data are the published statistical reports and the field works (form of questionnaire).The researcher selected 500 families from 76 residential districts which were selected randomly ;then, he gathered 330 answers. Among the most significant results that the researcher concluded, is the existence of a considerable variation in the income distribution in the interest of the upper classes through the aforementioned factors. It shows that %60 of the population of Dohuk are receiving %38 of the total income .Finally the study suggested several recommendations , among the most important of which are the need for the government intervention to redistribute the income in favor of the lower classes through appropriate fiscal policies and creating other sources of income .

KeyWords: *Welfare distribution of National, income, Justice, Sources of income, inequality, Standard of Living, the Lorenz Curve, Genetic, Laboratories, the Coefficient of Variation*

المقدمة

إن الهدف الأساس لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية هو رفع المستوى المعاشي لغالبية سكان ذلك المجتمع عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات، وتوزيع ثمرة هذه العملية بالشكل العادل إلى أقصى حد ممكن، وفي الوقت الذي تنتشر فيه ظاهرة التفاوت وتنحسر فيه الفئات الوسطية فلابد من تدخل جاد من قبل الحكومة للحد من تلك ظاهرة ومحاولة تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية السليمة.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية وانعكاسها على مستوى رفاهية العينة موضوع البحث واقتراح المعالجات اللازمة بشأنها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، فضلاً عن تحديد مصادر الدخل في مدينة دهوك لسنة ٢٠١١ من خلال الاستعانة ببيانات استمارة الاستبيان المعدة لذلك الغرض. وكذلك توفير المعلومات اللازمة للجهات المتخصصة لغرض التخطيط ورسم السياسات الممكنة.

مشكلة البحث

تظهر مشكلة البحث في أن مستوى الدخل الحقيقي للفرد والاسرة منخفض نتيجة للارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار فضلاً عن الفجوة الكبيرة بين دخول الأفراد، كل هذا أدى إلى نشوء وانتشار الفساد وعدم مساهمة هذه الطبقات (المنخفضة الدخل) في التطوير والتقدم الاقتصادي لذلك المجتمع .

فرضية البحث

يفترض البحث بأن التغيرات السياسية والاقتصادية في هذه المدينة لها تأثيرسلبي على مستوى رفاهية المجتمع نتيجةً لزيادة التفاوت في توزيع الدخول .

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاحصائي (الاستنباطي) إعتماداً على بيانات عينة مسحوبة من مجتمع البحث.

هيكلية البحث

يتألف البحث من مبحثين وهما الجانب النظري والجانب التطبيقي، فضلاً عن ما توصل البحث من استنتاجات والمقترحات لبيان مدى التفاوت في توزيع الدخول لعينة البحث والتي يمكن الاستفادة منها في مجال التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية.

الجانب النظري للبحث

مفهوم تفاوت توزيع الدخل ومقاييسه

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع.وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من (ماكل وملبس ومسكن). فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الانشطة الاقتصادية في الدولة ،مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان. ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية. (عريقات، ١٩٩٧، ٥٦-٥٧). إن مشكلة عدم عدالة توزيع

الدخول والثروات هي مشكلة تعاني منها العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث إنها مازالت شاخصة وتتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية المختلفة.كما أن للعولمة تأثيراً سلبياً على اختلاف الدخول الذي سينعكس بالتأكيد على الدخل العائلي وكيفية توزيع هذا الدخل .عدا ما تقدم فأن استخدام مقياس الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل كمؤشر للرفاه والمستوى المعيشي لا يعكس التوزيع الحقيقي للدخل. طالما أن توزيع الدخول غير عادل وتشتتها كبير جدا (UNDP, 2001, 46).

أولاً- المفاهيم الأساسية للدخل وطرائق توزيعه

بدأ الاهتمام بدراسة الدخل القومي وعدالة التوزيع وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعدالحرب العالمية الثانية.ولاشك ان دراسة عدالة توزيع الدخل وطرائق قياسه كانت لها اهمية خاصة للسياسين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين في رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والمدى الطويل (عبدالرحمن، ٢٠٠٤، ٦٧) .وسنحاول هنا في هذا الصدد (المبحث) توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة بدراسة الدخل وعدالة توزيعه.

أ- مفهوم توزيع الدخل القومي وأهميته

يقصد بتوزيع الدخل القومي "تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل" واسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله. التوزيع هو حصيلة عمل الية النظام الاقتصادي لتوزيع ماتم انتاجه على العناصر التي أسهمت في خلقه، كل بحسب وزن هذه المساهمة. ويتم التوزيع في كل نظام بحسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الانتاج ذاتها. (جواد ، ٢٠٠٦، ٣٤) ويقاس غنى الدولة عادة بمقياس أساسه "متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أو الانتاج القومي "اذ (في اغلب الحالات)، كلما زاد نصيب الفرد من هذا الدخل كلما دل ذلك على إن الدولة المعنية أكثر تطوراً وتقدماً اقتصادياً، ولكن ليس دائما، لأن هناك دولاً تمتلك موارد طبيعية هائلة وعدد سكانها قليل فيظهر متوسط الدخل مرتفع، وتعد تلك الدول متخلفة اقتصاديا وغير متقدمة اجتماعيا. ويحسب نصيب الفرد على أساس "قسمة مجموع الدخل القومي الناتج عن انتاج السلع والخدمات على عدد السكان". وكلما زاد مجموع الدخل القومي وقل عدد السكان زاد نصيب الفرد من الدخل. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي له الأهمية الكبرى، إذ كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي زادت القوة الشرائية، ولكنه يجب علينا أن نذكر أن متوسط نصيب الدخل القومي لا يدل بالضرورة على الحالة الاقتصادية لجميع الأفراد، لأن ذلك يرتبط بعدالة توزيع الدخل والثروة ، إذ إن تركز الثروة والدخل في يد عدد قليل من الافراد من شانه ان يحرم عدد كبير منهم من هذا الدخل والثروة . كما إن مستوى المعيشة (Standard of living) يرتبط فضلاً عن مستوى الدخل بتكاليف المعيشة (cost of living) والقوة الشرائية وما إليها. (الصقار، ١٩٨٢، ٨٥). وتسعى الحكومات المختلفة إلى معرفة مستوى المعيشة في بلدانها مع ما يشمله تطور المستوى المذكور من مجالات و وفقا للمقاييس المعتمدة دوليا . فإن المستوى المذكور يرتبط بحجم السلع والخدمات التي يستلمها أو يستهلكها الفرد اعتمادا على دخله النقدي، ومن ثم فإن الارتفاع في مستواه المعيشي رهنّ بزيادة مايستعمله أو يستهلكه من السلع والخدمات . وهذا لايتحقق إلا بزيادة كافية ما في حوزته من قوة شرائية حقيقية تتمثل في زيادة حقيقية في الدخل. لذا فإن متوسط دخل الفرد في أي مجتمع اقتصادي هو الذي يحدد مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى فإن مستوى المعيشة في المجتمع يتحدد ايضا من خلال دعم افراد المجتمع للحصول على مقدار

من الدخل لكي يستطيع ان يحقق الرفاهية لأفراد عائلته وادخار قسم منه إنْ زاد من الدخل الفردي (حسين، ١٩٨٥، ٢١-٢٤) .

ب- طرائق توزيع الدخل

عند الحديث عن توزيع الدخل ، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي (الفارس، ٢٠٠١، ٩٤-٩٥) .

١- **التوزيع الشخصي:** التوزيع الشخصي يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه الفرد. وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة ، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها بمصدر هذا الدخل : ما إذا كان أجراً أو ريعاً أو ربحاً أو فائدة.

٢- **التوزيع الوظيفي:** اما "التوزيع الوظيفي" فهو لا يهتم بالافراد ودخولهم الشخصية، وانما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الانتاج على دخله، وهذا لايتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الاسعار النسبية لعوامل الانتاج .

٣-**الحصص التوزيعية:** أما الحصص التوزيعية ، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الانتاج من الدخل القومي. وفي الكثير من الاحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين عنصري رأس المال والارض، وذلك للصلة الوثقية بينهما. وللتعرف على نمط توزيع الدخل ومدى التفاوت في التوزيع ينبغي تحديد ماهية هذا التفاوت وأساليب تحليله والعوامل التي تؤثر فيه، وفي هذه النقاط تباعاً. تدور فكرة التوزيع حول الأنصبة المتفاوتة التي يحصل عليها الأفراد عند انتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق .بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع. (الحصرى، ٢٠٠٧، ١٩٩) تتعدد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل في كل مستوى من مستويات التأثير، هي "الدولة، الاقليم الجغرافي أو القطاع الاقتصادي،العائلة، والفرد". وهي العوامل التي تتواجد في إطار مدخل متعدد الأبعاد، وسنعرض لأهم هذه العوامل في كل مستوى تباعا هي "النمو الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي و عددالافراد العاملين في العائلة وحجم العائلة" (الحصري، ٢٠٠٧، ٢٠٢-٢١١) .

ثانياً- ماهية التفاوت وتأثيرها في توزيع الدخل

إن اتساع فجوة توزيع الدخول يعد من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لأنها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع. مما يعني تقوقع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجيا إلى دوائر الانحراف والجريمة. (العاني، ٢٠٠٢، ٥٥) . و يعد التفاوت في توزيع الدخول واحداً من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الاقتصاديين ، لارتباطها بمستويات معيشة الأفراد وحياتهم اليومية من جهة ، واعتبارها هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. (المشهداني وشاوي، ٢٠٠٢، ١١٧).

أ- اسباب التفاوت

إن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة مع بعضها ، تسببت وتتسبب في نشوء واستمرارية التفاوت وحدته. وإن أهم تلك العوامل تتمثل بما يأتي (عثمان،٢٠٠١، ١١-١٢):

١- الخصائص الوراثية ، كالموهبة والذكاء.

٢- تفاوت توزيع المكاسب الشخصية .

٣- عدد أفراد العائلة.
٤- فعالية السياسات المالية.
٥- التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الانتاج: تعد الثروة ووسائل الانتاج مصادر مهمة للدخل. عليه ، فإن التفاوت في توزيعهما يؤدي إلى التفاوت في توزيع االدخل.

وعلى الرغم من الأسباب أعلاه فقد بين كوزنتز أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسهم في نشوء هذه الظاهرة (ظاهرة التفاوت)، إلا أنه أكد أن هناك عاملاً يؤدي الدور الأساسي في نشوء تلك الظاهرة، ألا وهو تحول من القطاع التقليدي في المناطق الريفية إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد الذي يتواجد في المناطق الحضرية. (الفارس، ٢٠٠١، ١٠٥)

ب- الآثار المترتبة على التفاوت

إن الأثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخول يتمثل في التغير الحاصل في حجم الطلب والإنفاق على السلع والخدمات، وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم. أما بالنسبة للآثار الاجتماعية لتفاوت الدخل فأنها تتجسد في التأثير السلبي على المستوى المعيشي الذي ينعكس اجتماعياً على معظم شرائح المجتمع وخصوصاً اصحاب الدخول الثابتة، وكذلك يؤدي التفاوت إلى إرباك في التوازن الاجتماعي وإثراء بعض الفئات على حساب فئات أخرى. وستقود ذلك إلى انتشار كثير من الاعمال المحضورة أو غير القانونية المتمثلة بالرشوة والاختلاس لإشباع الحاجات الضرورية والأساسية (الشماع ومهدي، ١٩٩٩، ٣٥-٣٦).

جـ- معالجة مشكلة التفاوت

مشكلة التفاوت في الدخول قديمة التأريخ، فما زال هناك تفاوت في الصفات الطبيعية الموروثة مع الانسان، لذا لابد أن يكون التفاوت في القابليات والإنتاج والدخل هذا شيءّ لا يمكن إنكاره، ولكن مع ذلك فان هذا الاختلاف والتفاوت في القابليات الفردية لايبيح أن يخلق تفاوتاً كبيراً بين افراد المجتمع. وعلى هذا فأن متابعة ومراقبة توزيع الدخول، باتت من الأمور المهمة، لكونها تمكن الدولة من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول، بما يضمن زيادة عدالة التوزيع ، أو تفادي ازدياد التفاوت على الأ قل. وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبدالوهاب، ١٩٦٧، ١٢٧).

د- تأثير التفاوت على الرفاهية الاقتصادية

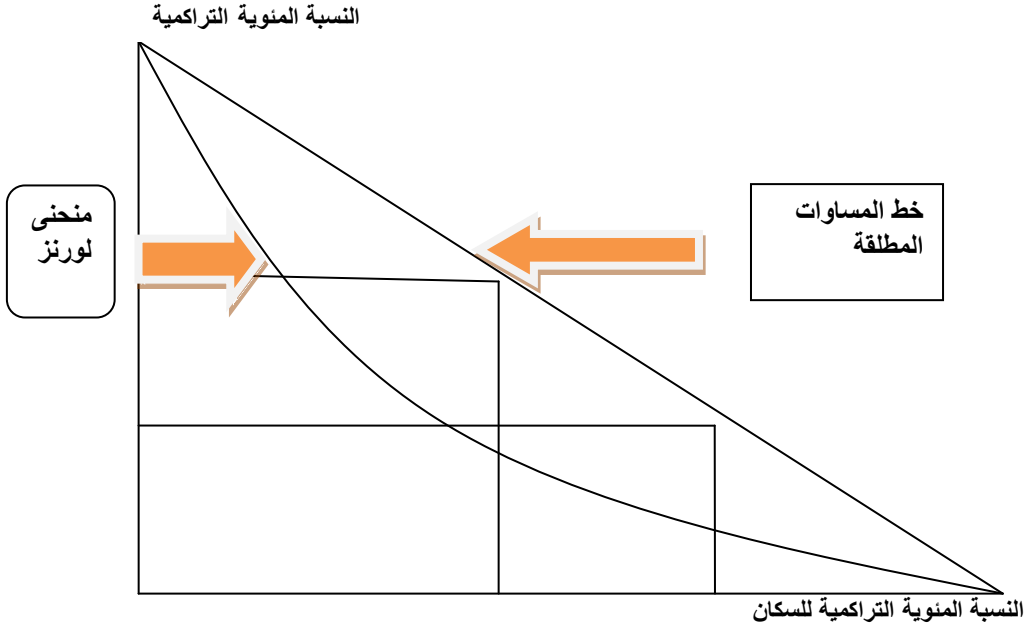
يعبر مصطلح الرفاهية بشكل عام عن السعادة ورغد العيش، وإنها تأخذ عدة أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، تجنبا للدخول بتفسيرات فلسفية عن ماهية الأشياء التي تزيد من سعادة المجتمع فسوف نكتفي بالتفسير الاقتصادي لرفاهية المجتمع. وقد عرفت الرفاهية الاقتصادية بـ " ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الامكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع". (العكيلي، ٢٠٠٠، ٢٧٠) ويرى البعض إن زيادة الدخل القومي مقياس حقيقي للرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ولكن هذه النظرة غير صحيحة لأن الدخل القومي لم يقصد به أبداً قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير الاقتصادية. (عبدالرحمن ومحمد، ١٩٩٩، ١٨٢). إن حجة المنفعيين للمساواة هي، إن المنفعة الحدية للنقود تتناقص بتزايد مستويات دخول الافراد، وبالتالي يزيد من إجمالي الرفاهية في المجتمع . فقد ذكر (بيجو)، أن إعادة التوزيع من الغني إلى الفقير، تؤدي إلى حصول الفقير على كثير من ضرورياته ، مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته الاقل حدة. وبالتالي، زيادة إجمالي الرفاهية، شريطة أن يكون لكلا الشخصين الذوق أو المزاج نفسه، ولا تؤدي إعادة التوزيع إلى تقليص الدخل القومي ، بأي شكل من الاشكال. (عثمان، ٢٠٠١، ١٠٥)

ثالثاً- قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية

قد حاول علماء الاقتصاد والاحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخول، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون (باريتو pareto) ومؤداه أنه كلما ازداد الدخل أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه (بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد)، وذلك ما يؤدي بدوره إلى تقليل عدد المستفيدين منه أي بعبارة أخرى إن مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه. (عبدالوهاب، ١٩٦٧، ١٠٧) ويمكن الوصول إلى قياس رقمي لنسبة عدم المساواة في توزيع الدخل،وبطبيعة الحال فلن يوجد مجتمع انساني تتحقق فيه المساواة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون توزيعا مقبولا .غير أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين. فإننا نستعين بمعامل جيني ومعامل الاختلاف والمنحنى المسمى بـ(منحنى لورنز) للدلالة على مدى التفاوت في الدخول (عمر، ١٩٧٦، ٧٣-٧٤) .غير أن التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة أفراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخول. إذ يختلف الأفراد، ليس فقط باختلاف أعبائهم الاجتماعية وحاجتهم إلى الدخل، بل باختلاف ميولهم وأذواقهم وقدرتهم على إشباع الحاجات. (عمر، ١٩٧٦، ٧٧). ويختلف الأفراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية، فلا يتساوى العالم والجاهل ،ومن هنا فلابد من قدر من التفاوت ليحفز التفوق والتميز.والصورة السائدة لتوزيع الدخل هي (التفاوت المتوسط) وهي درجة وسطى بين التفاوت والعدالة المطلقة. ولأجل التعرف على عدالة أو لاعدالة توزيع الدخل ،ويمكننا استخدام مجموعة من الطرائق العلمية لهذا الغرض. وفيما يأتي بعض الطرائق الخاصة بقياس وتحليل عدالة توزيع الدخل القومي (الحصرى، ٢٠٠٧، ٢١٤):

١. منحنى لورنز: (Lorenz Curve)

لقد أستخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الاحصائي الأمريكي (M.O.Lorenz) عام ١٩٥٠، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها. وهو واحد من أهم الأستخدامات في تحليل بيانات الدخل العائلي، للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول. وقد تزايد الأهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الأقتصادي الذي شهدته بعض الدول النامية رافقته زيادة في التفاوت في توزيع الدخول (الطبولي، ١٩٩٠، ٤٢-٤٤). ويستخدم منحنى لورنز للتعبير عن عدالة توزيع الدخول من جهة، فضلاً عن ارتباطه بعدد كبير من مقاييس اللامساواة (التفاوت) المشتقة عنه وبشكل خاص (المعامل الجيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتز) الواسع الاستخدام من جهة أخرى (المشهداني، ٢٠٠٢، ١٠٠). هناك حالتان لعدالة التوزيع باستخدام منحنى لورنز. فإذا ما وقع منحنى لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع الأمثل (الخط المرشد Guide Line) يعني أن المساواة ستكون تامة (١٠٠%) في توزيع الدخول (وهي حالة نادرا ما تحدث أو لاتحدث من الاطلاق)، وكلما يقترب من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة. أماعندما لايقع التوزيع على هذا الخط بل على منحنى تحته فإن هذا المنحنى هو منحنى لورنز لعدم عدالة التوزيع. وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد كلما زادت لاعدالة التوزيع والعكس صحيح (الطبولي، ١٩٩٠، ٤٥-٤٦).

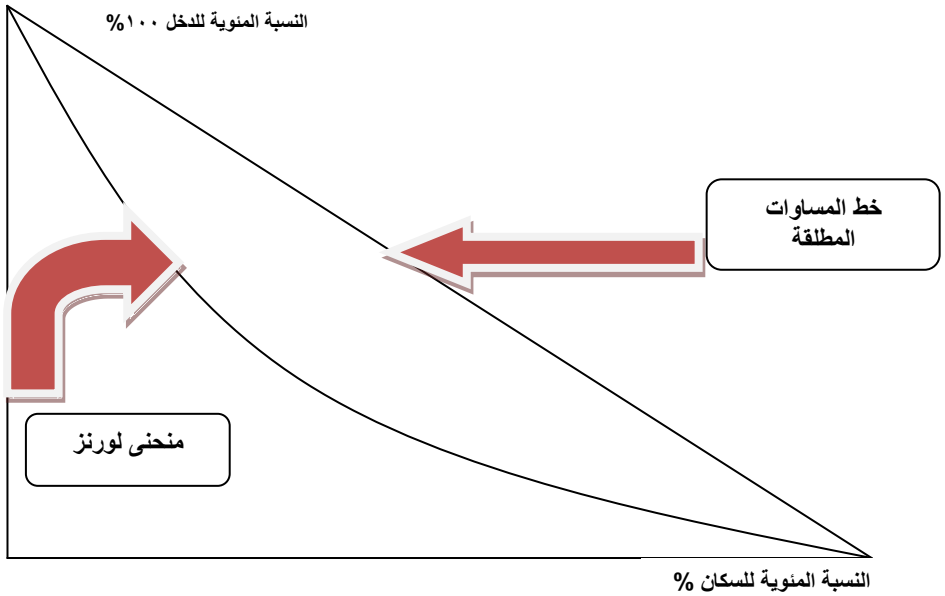


الشكل ١: منحنى لورنز Lorenz Curve

المصدر: محمد، ٢٠٠٧، ٦٤.

٢. معامل جيني: Gini Coefficient

بالاعتماد على منحنى لورنز أقترح عالم الرياضيات الإيطالي، (جيني) مقياساً جبرياً لدرجة التفاوت في توزيع الدخل، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (٤٥) ومنحنى لورنز، أي المساحة الكلية تحت خط (٤٥) (البزاز، ١٩٩٣، ٩٣).



الشكل ٢: مؤشر جيني Gini Index

المصدر: محمد، ٢٠٠٧، ٦٦.

ويعد معامل جيني، من المعايير الرياضية السائدة في دراسة وقياس عدالة توزيع الدخول، بل يعد من أكثر المقايس استخداماً لأعتبارات عديدة منها: ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع الدخول والرفاهية الاقتصادية، وعلاقته بمنحنى لورنز الواسع الاستخدام، بحيث يمكن تقديره من الدوال المعبرة عن هذا المنحنى. وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني من أبسطها الصيغة الآتية (المشهداني، ٢٠٠٢، ١٧٢):

$$G = 1 - \frac{1}{100000}\sum (Si + Si_1)WI$$

حيث إن :

Si=التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

Si_{-1}= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

WI= التكرار النسبي لفئات الأسر.

G= المعامل الجيني.

هذا ويستمد معامل جيني فكرته من منحنى لورنز. ويتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية، بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منخنى لورنز والخط المرشد من جهة أخرى. وهندسياً يعبر عن المعامل الجيني بالمعادلة الآتية:

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة بين منحنى لورنز والخط المرشد}}{\text{المساحة الأجمالية تحت الخط المرشد}}$$

وكلما كبرت مساحة البسط أرتفع معامل جيني وازداد تفاوت التوزيع ، وتتراوح قيم المعامل الجيني ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة التامة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول (العاني، ٢٠٠٢، ٦٨).

٣- معامل الاختلاف: Coefficient of Variation (C.V)

يقصد بمعامل الاختلاف بأنه التباعد أو التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما. ومعامل الاختلاف هي مقياس لمدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها. (الراوي، ١٩٧٨، ٩٥) ويعرف معامل الاختلاف بأنه النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين إلى وسط ذلك التوزيع. (هرمز، ١٩٩٠، ١٣٢) افرض أن ($\bar{x}$) يمثل الوسط الحسابي لمجموعة القيم، وأن (S) يمثل الأنحراف المعياري لها. عندئذٍ يعرف معامل الاختلاف على النحو الآتي:

$$C.V\ \frac{S}{\bar{x}} \times 100$$

ويعد معامل الاختلاف بحق أفضل أنواع معاملات التشتت، إذ يوضح هذا المعامل نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الأنحراف المعياري. وعليه وعند إجراء مقارنة بين قيم مجموعتين تتم مقارنة معامل اختلاف الأولى مع معامل اختلاف الثانية وعندئذ يقال عن المجموعة بأنها أكثر تجانساً إذا كان معامل اختلافها أقل من الأخرى (شهاب، ١٩٨٤، ٥٢). وبالرغم من أن هذا المعامل يعد أفضل من الأنواع الأخرى لمقاييس عدم عدالة التوزيع، إلا أنه يصعب الحصول عليه من توزيعات تكرارية مفتوحة. كذلك فهو مقياس حساس في حالة وجود قيم

شاذة أو متطرفة. وبشكل عام يمكن القول بأن العيوب التي تخص الوسط الحسابي تؤثر بشكل مباشر على قيمة هذا المعامل (المشهداني وهرمز، ١٩٨٩ ،٢٥٤).

٤- معامل كوزنتز: (Kuznets Coefficient)

اقترح كوزنتز عام (١٩٥٧)، معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل. ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والأفراد في كل فئة دخلية. كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية. وتتراوح قيم معامل كوزنتز ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول. ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية (طه، ٢٠٠٨،٦٩-٧٠):

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di - 10|}{180}$$

حيث إن:

K: قيمة معامل كوزنتز.

di:النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية (i).

di-10 : القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية (i).

n: عدد الفئات الدخلية وتساوي (١٠).

يتبين من الصيغة أعلاه، أنه عندما يكون توزيع الدخل متساوياً تماماً، فإن كل فئة عشرية تحصل على (١٠%) من الدخل، لأنها تتضمن (١٠%). وإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح (Kuzents,1955,30)، وكلما كانت قيمته أكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعاً. (العلي، ١٩٩٥، ٨٠). وقرر كوزنتز أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية، ثم يصل إلى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية. لاحظ أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في البلدان النامية (الفارس، ٢٠٠١،١٠٤).

٥. مؤشر الرفاهية الاقتصادية:(Economy welfare Index)

إن دراسة وقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع أحد أهم المسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة. وذلك لأن رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأية سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستواهم المعاشي والاقتصادي. وتأسيسا على ذلك إن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ماهو إلا دالة لعدة متغيرات ولعل من أهمها (متغير الدخل الفردي).وكلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية على وضعها زاد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ولكن بدرجة أقل، مما لو رافقت هذه الزيادة التحسينات في عدالة توزيع الدخول. (المشهداني،١٩٨٩، ١٨٤-١٨٥) إن مؤشر الرفاهية الاقتصادية كان أول من استخدمه هو العالم سن (Son)، وقام بإجراء تطبيقات كثيرة عليه منذ عام ١٩٧٧ العالم كاكوانا (Kakwani) أما (بيجو) فلم يتناول هذا المؤشر بصيغته الرياضية هذه ، علاوة على ذلك هناك تطويرات وإضافات كثيرة على مؤشر قياس الرفاهية، حيث أدخلت مؤشرات متعددة تؤثر في الرفاهية سواء اقتصادية أو اجتماعية مثل نسبة التضخم ونسبة الانفاق على الصحة والضرائب وغيرها، ولكن العالم بيجو استخدم معامل جيني للتفاوت للحصول على مؤشر الرفاهية الاقتصادية، وفقا للصيغتين الرياضيتين الآتيتين (عثمان، ٢٠٠١، ١٢٢):

$$M = \frac{W.I}{(1-G)} .....(1)$$

$$W.I = M(1-G).....(2)$$

حيث إن:

W.I: مؤشر الرفاهية.
M: متوسط دخل الفرد.
G : معامل جيني للتفاوت.

وكما يتبين من الصيغتين أعلاه، فإن دالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل، ومتناقصة للمعامل الجيني.

إن اختلاف المقاييس المستخدمة، لا تعني بأي حال من الأحوال، التوصل إلى استنتاجات مختلفة حول درجة التفاوت في توزيع الدخل، أو مقارنة درجة التفاوت بين توزيعين مختلفين، بل إن مقاييس التفاوت المختلفة عادة ما تعطي نتائج مختلفة، ولكنها متشابهة من حيث ترتيب التوزيعات بحسب شدة درجة تفاوتها. (عثمان،٢٠٠١، ٧٠) ، وبحسب رأيي كباحث أرى بأن لموضوع الرفاهية وتوزيع الدخل أهمية كبيرة وحيوية في العديد من البلدان بما فيها المتقدمة والنامية ، لكونها أحد وأهم المشاكل التي يجب الاهتمام بها على حد سواء ، لأنها الهدف النهائي لأي دولة لوضع سياسة اقتصادية ناجحة يضمن العدالة مابين الزيادة السكانية ورفاهية مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والتخلص من ظاهرة الازدياد المستمر للسكان .

الجانب التطبيقي

المعالجات الإحصائية والمعايير المستخدمة في قياس تفاوت توزيع الدخل

وتتلخص المشاكل التي تتعلق بتحليل توزيع الدخل في النقاط الآتية:

أولاً: الإحصاءات ومصادر المعلومات:
ثانياً: طرائق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

أولاً- الإحصاءات ومصادر المعلومات

يمكن أن نقسم البيانات (data) التي تستند إليها البحوث التطبيقية بحسب مصادرها على قسمين، بيانات تاريخية (historical) وتوفرها النشرات والاحصائيات والتقارير الرسمية والكتب وما إلى ذلك، وبيانات مستخلصة من العمل الميداني (work field) وغالباً ما تجمع عن طريق استمارة الاستبيان (Questionnaire). وهذا ما اعتمده الباحث في هذا البحث ، والتي فرضت إجراء التعديلات اللازمة على البيانات الأولية المعتمدة سواء من أجل قياس وتحليل التفاوت (Inequality) وفي توزيع الدخل أو تقدير (Estimate) الأنموذج الاقتصادي الرياضي لدالة الرفاهية الاقتصادية . ولإجراء البحث الميداني لعدالة توزيع الدخول في مدينة دهوك، فقد تم اختيار(٥٠٠) اسرة (عينة البحث) من بين (٧٦) حياً وزعت عليهم استمارة الاستبيان (المبينة في الملحق) وذلك باستخدام الاسلوب العشوائي-الطبقي- وحصلنا منها على (٣٣٠) إجابة فقط كونت لنا القاعدة البيانية للبحث. وتم تفريغ البيانات إلى عشر فئات (الأسرة)، تضم كل فئة (٣٣) أسرة وعشر فئات (الفرد) وكل منها تضم (١٦٠) فرداً مرتبة بحسب دخلها، حيث يكون مجموعها مساوياً لمجموع الأسر في العينة والبالغ (٣٣٠) أسرة و(١٦٠٠) فرد، وذلك من أجل إجراء تحليل اقتصادي مقارن لها وتوضيح أوجه التشابه والاختلافات في مستوى الدخول. وعلى الرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن هناك عوامل أخرى مؤثرة على

توزيع الدخل الفردي وفي مقدمتها حجم الأسرة والمستوى الوظيفي. لذلك اعتمد الباحث على نوعين من التقديرات هما (الدخل الفردي والدخل العائلي) لأن مستوى الدخل لايتوقف فقط على الحجم الكلي للدخل، بل يتوقف أيضاً على عوامل عدة في مقدمتها حجم الأسرة، ولذلك لجأ الباحث إلى استخدام وتحليل الدخل الفردي نظراً لاختلاف حجم الأسرة، حيث أخذ متوسط دخل الفرد حتى توصل إلى نتائج أكثر واقعية ،ويمكن حساب متوسط الدخل الشهري للفرد وفقاً للمعادلة أدناه:

$$M = \frac{N}{K}$$

حيث إن:

M = متوسط الدخل الشهري للفرد الواحد في الأسرة.

N = متوسط الدخل الشهري للأسرة.

K = متوسط حجم الأسرة.

وإذا حولنا هذه المعادلة إلى أرقام نجد أن متوسط الدخل الشهري للأسرة هو (799.200) الف دينار، ومتوسط حجم الأسرة هو ≈ (٥) أفراد ومن خلال هذه المعطيات نجد أن :

$$M = \frac{٧٩٩٢٠٠}{٥} = 159.840$$

ثانياً- طرائق قياس التفاوت في توزيع الدخل

استناداً إلى الأساس النظري في المبحث الاول المتعلق بطرائق قياس عدالة توزيع الدخل نحاول تطبيق هذه المعاملات والطرائق على بيانات استمارة الاستبيان.

أ. منحنى لورنز:(Lorenz Curve)

يمكن ملاحظة العدالة في توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة ٢٠١١ من خلال منحنيات لورنز، كما هى مبينة في الأشكال (٤،٣). بعد معالجة البيانات الواردة فى الجداول (٤،٣). وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد زادت لا عدالة التوزيع والعكس صحيح.

ب. المعامل الجيني (Gini Coefficient)

وإذا ما طبقنا معامل جيني على بيانات استمارة الاستبيان فستظهر لنا بأن معامل جيني لتوزيع الدخل العائلي يساوي ≈ ٣١ في المائة، بينما قيم معامل جيني لتوزيع الدخل الفردي تساوي ≈ ٢٦ في المائة وفقاً للمعامل الجيني حيث تم حسابها كالآتي:

١. معامل جيني لتوزيع الدخل العائلي

$$G = 1 - \frac{1}{10000}(393.51 + 293.51) \times 10 = 0.31$$

$Si = 393.51$

$Si_{-1} = 293.51$

$WI = 10$

٢. المعامل الجيني لتوزيع الدخل الفردي

$$G = 1 - \frac{1}{10000}(420.65 + 320.65) \times 10 = 0.26$$

$Si = 420.65$

$Si_{-1} = 320.65$

$WI = 10$

ويتضح لنا من خلال ذلك أن هناك تفاوتاً في الدخلين الفردي والعائلي، لكن التفاوت في توزيع الدخل العائلي أكبر بكثير من التفاوت في توزيع الدخل الفردي. والسبب يعود إلى اختلاف عدد الأفراد في الأسرة، وهذا يعني أن العدالة في توزيع الدخل العائلي أقل بكثير من الدخل الفردي اعتماداً على الاختلاف المذكور.

جـ. معامل الاختلاف: (Coefficient of Variation)

وإذا ما طبقنا هذا المعامل على بيانات استمارة الاستبيان نتوصل إلى أن معامل اختلاف توزيع الدخل العائلي يساوي ≈ (١٩٠,٦٢ %)، بينما قيم معامل الاختلاف لتوزيع الدخل الفردي تساوي ≈ (١٦٠,٥٨ %) وفقاً لمعادلة معامل الأختلاف.وكلما انخفض معامل ألاختلاف تحسنت عدالة التوزيع، وكلما ازداد ساءت عدالة التوزيع وبالتالي تقعر منحنى لورنز وابتعاده عن التوزيع العادل °(٤٥).

١. معامل الاختلاف لتوزيع الدخل العائلي:

$$C.V = \frac{159.8}{83.8}. 100$$

$$C.V = 190.62$$

٢. معامل الاختلاف لتوزيع الدخل الفردي:

$$C.V = \frac{799.2}{497.7}. 100$$

$$C.V = 160.58$$

ء. معامل كوزنتز: (Kuznets Coefficient)

وإذا ماطبقنا هذا المعامل على بيانات أستمارة الأستبيان نتوصل إلى أن معامل كوزنتز لتوزيع الدخل العائلي يساوي ≈ (٠,٢٥ %)، بينما قيم معامل الأختلاف لتوزيع الدخل الفردي تساوي ≈ (٠,٢١ %) وفقاً لمعامل كوزنتز. وعندما ينخفض معامل كوزنتز إلى الصفر فان عدالة التوزيع تكون تامة، وكلما ازداد ساءت عدالة التوزيع. وتعد هذه الوقائع والمقارنات إثباتاً لصحة الحالة الواردة في كل من معامل جيني ومنحنى لورنز ومعامل الاختلاف الذي يقر بوجود عدم عدالة في توزيع الدخل العائلي والفردي، وتؤكد أيضاً على أن التفاوت في توزيع الدخل العائلي أكبر بكثير من التفاوت في توزيع الدخل الفردي في المجتمع عينة البحث وأن هذا التفاوت يظهر لنا بوضوح وخاصة أذا ما قارنا توزيع الدخل للفئة المرتفعة الدخل والفئة المنخفظة الدخل.

١. معامل كوزنتز لتوزيع الدخل العائلي:

$$K = \frac{44.72}{180} = 0.25$$

٢. معامل كوزنتز لتوزيع الدخل الفردي:

$$K = \frac{37.4}{180} = 0.21$$

يتبين من الصيغة أعلاه، إن الفئة العشرية الأولى تحصل على (٢%) من إجمالي دخل العينة، وإن ذلك دليل على أن التفاوت في توزيع الدخل واسع.

هـ. مؤشر الرفاهية الاقتصادية:(Economy welfare Index)

إذا ما طبقنا دوال الرفاهية الاقتصادية على بيانات استمارة الاستبيان يلاحظ أن قيمة معامل الرفاهية الاقتصادية طبقا للأنموذج الأول بلغت (١١٨٢٨٢) ديناراً، و(١٢٦٨٥٧) ديناراً كمتوسط طبقا للأنموذج الثاني على الرغم من قناعتنا بأن هذين المبلغين هما الحد الادنى لرفاهية المجتمع. نستنتج مما سبق أن كل مؤشرات وطرائق احتساب عدالة توزيع الدخل توكد لنا بأن عدم العدالة وسوء التوزيع واضح جداً ، لأن العدالة هي الحالة الصحية وليست المساوات، وهذا هو الواقع الفعلي الذي أثبته بيانات استمارة الاستبيان وتحليلاتنا لبياناتها. وأن (٤٠%) من ألاسر (السكان) يحصلون على أكثر من (٦٢%) من إجمالي الدخل في حين إن نسبة (٦٠%) من السكان المتبقين قد يحصلوا فقط على (٣٨%) من إجمالي الدخل. وكذلك يظهر لنا أن غالبية العوائل تعتمد على مصدر الدخل من (الوظيفة) والتي تبلغ (٤٢%) لتلبية احتياجاتها وتحقيق رغباتها، لكن نسبة مساهمة الزراعة والصناعة منخفضة جداً والتي تبلغ (١,٨٨% و ١,٦١%)،على التوالي (كما في الجدول الملحق ٣) وهذا يدل على تدهور القطاعين المذكورين. وهذه مما قد يخلق في المستقبلً مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مكبوتة حالياً.

ومن الجدير بالملاحظة أن عدم عدالة توزيع الدخل لا تترك آثاراً على الفئات كافة بالاتجاه نفسه أو بالمستوى نفسه. بل إن تأثير تفاوت الدخل مختلف من فئة إلى أخرى، ولكن أصحاب الدخول الثابتة (الوظيفة) والفئات منخفضة الدخل هم المتضررون الأكثر.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في بحثه هذا هي ما يأتي:

١. أوضح البحث بأن هناك تبايناً في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المقاييس الآتية: منحنى لورنز ومعامل جيني ومعامل الاختلاف.
٢. أظهر التحليل أن (٤٠ %) من سكان مدينة دهوك يحصلون على (٦٢%) من أجمالي الدخل، في حين إن نسبة (٦٠%) من السكان المتبقين يحصلون فقط على (٣٨%) من إجمالي الدخل.
٣. ظهر من خلال البحث وبشكل عام ولكافة الفئات أن مستوى الدخل منخفضة وبالاخص للفئات الأولية، حيث بلغ مستوى الدخل العائلي (799200) دينار شهرياً والتي تساوي (٦٧٥) دولاراً، بينما بلغ متوسط الدخل الفردي (١٥٩٨٤٠) ديناراً شهريا، وتساوي (١٣٥) دولاراً.
٤. توصل الباحث إلى استنتاج هو أن الغالبية من العوائل تعتمد على الوظيفة الحكومية في تلبية احتياجاتها.
٥. تعتبر الرفاهية الاقتصادية من المواضيع المهمة والحاسمة لوضع التوازن ما بين السكان وأعدادهم ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي بهدف الحصول على سياسة اقتصادية ناجحة.

ثانياً- المقترحات

في ضوء ما سبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الآتي:

١. التدخل الحكومي الجاد لاتباع سياسة متوازنة لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي، وذلك بدعم السلع الضرورية (خاصة مكونات البطاقة التموينية).
٢. إعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها.

٣. العمل على تنويع مصادر الدخل للعوائل وعدم الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل، لأن ذلك قد يؤثر على عدم استمرارية هذا المصدر في الحصول على المستلزمات والحاجات الضرورية .

الجدول ١
متوسط الدخل العائلي والتكرار النسبي للدخل وفقا لفئات المجتمع المختلفة في مدينة دهوك لسنة ٢٠١١

ت	فئات الاسر (wi)	التكرار النسبي التراكمي للأسرة	متوسط الدخل العائلي (الف دينار)	متوسط حجم الأسرة	التكرار النسبي للدخل	التكرار النسبي التراكمي للدخل	التكرار النسبي التراكمي للدخل للفترة السابقة (i-1 si)	di-10
١	33	10	161	4.8	2.01	2.01	0	7.99
٢	33	20	413	93.	5.17	7.18	2.01	4.83
٣	33	30	499	3.7	6.24	13.42	7.18	3.76
٤	33	40	534	5.5	6.68	20.1	13.42	3.32
٥	33	50	659	4.7	8.25	28.35	20.1	1.75
٦	33	60	742	5	9.29	37.64	28.35	0.71
٧	33	70	852	4.9	10.66	48.3	37.64	0.66
٨	33	80	988	4.7	12.36	60.66	48.3	2.36
٩	33	90	1214	5.8	15.19	75.85	60.66	5.19
١٠	33	100	1930	65.	24.15	100	75.85	14.15
المجموع	330		7992	48.6	100	393.51	293.51	44.72
المتوسط	33		799.2	4.9				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات استمارة الاستبيان

الجدول ٢
النسبة المئوية لمصادر الدخل العائلي لعينة من أفراد مدينة دهوك لسنة ٢٠١١

ت	مصادر الدخل	(النسبة المئوية%)
١	الزراعة	1.88
٢	الصناعة	1.61
٣	الانشاءات	2.42
٤	التجارة	5.11
٥	النقل والتخزين	0.54
٦	الخدمات	2.15

ت	مصادر الدخل	(النسبة المئوية%)
٧	الوظيفة	41.67
٨	العمل اليومي	8.06
٩	تأجير الدور والشقق	0
١٠	اعمال حرة	20.16
١١	المساعدات الحكومية	1.34
١٢	الامن والدفاع	2.69
١٣	الزكاة والصدقات	2.15
١٤	أنشطة أخرى	10.22
١٥	المجموع	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ومعلومات استمارة الاستبيان

الجدول ٣

متوسط الدخل العائلي والتكرار النسبي للدخل وفقا لفئات المجتمع المختلفة في مدينة دهوك لسنة ٢٠١١

ت	فئات الأفراد (wi)	التكرارا لنسبي التراكمي للأفراد	متوسط الدخل العائلي (الف دينار)	متوسط حجم الاسرة	متوسط الدخل الفردي (الف دينار)	التكرار النسبي التراكمي للدخل الفردي	التكرار النسبي التراكمي للدخل (si)	التكرار النسبي التراكمي للدخل للفترة السابقة (si -١)	di-10
1	160	10	161	4.8	34	2.13	2.13	0	7.87
2	160	20	413	93.	106	6.63	8.76	2.13	3.37
3	160	30	499	3.7	135	8.45	17.21	8.76	1.55
4	160	40	534	5.5	97	6.07	23.28	17.21	3.93
5	160	50	659	4.7	140	8.76	32.04	23.28	1.24
6	160	60	742	5	148	9.26	41.3	32.04	0.74
7	160	70	852	4.9	174	10.89	52.19	41.3	0.89
8	160	80	988	4.7	210	13.14	65.33	52.19	3.14
9	160	90	1214	5.8	209	13.08	78.41	65.33	3.08
10	160	100	1930	65.	345	21.59	100	78.41	11.59
المجموع	660		7992	48.6	1598	100	420.65	320.65	37.4
المتوسط	66		799.2	4.9					

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ١.

المصادر

اولاً- المصادر باللغة العربية

١. جوارتيني وريجارد، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص) ترجمة:عبدالفتاح عبدالرحمة وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩.
٢. حسين، أحمد حسن، الانعكاسات الاجتماعية لارتفاع المستوى المعاشي في العراق، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٥.
٣. الحصرى، طارق فاروق، التحليل الاقتصادي الكلى (نظرة معاصرة)، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع – مصر، ٢٠٠٧.
٤. الراوي، خاشع، المدخل إلى الاحصاء – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل – ١٩٧٨.
٥. الشماع، همام ومهدي يسري، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة من (1970، 1993) – مجلة دراسات اقتصادية –بغداد – العدد (٣) – ١٩٩٩.
٦. شهاب، سعد عجيل، توزيع الدخل الشخصي واثره على انماط الاستهلاك واتجاهات الطلب في العراق للفترة (١٩٧١، ١٩٧٩)، رسالة ماجستير غير المنشورة – جامعة الموصل – كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٩٨٤.
٧. الصقار، فؤاد محمد، الملامح الاقتصادية للدول النامية، الطبعة الاولى – وكالة المطبوعات – الكويت، ١٩٨٢.
٨. الطبولي، أبو القاسم عمر، أساسيات الأقتصاد – الدار الجماهيرية للنشرو التوزيع والأعلان، ١٩٩٠.
٩. طه، سعد، قياس وتحليل التفاوت في الدخل واثره على انماط الاستهلاك العائلي في مدينة اربيل للمدة (٢٠٠٥، ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين – قسم الاقتصاد، ٢٠٠٧
١٠. العاني، أسامة عبدالمجيد، حق اعادة توزيع الدخل في الاسلام – مجلة دراسات اسلامية – بيت الحكمة – العدد (١٠)، ٢٠٠٢ .
١١. عبدالرحمن، اسماعيل و عريقات حربي محمد ،مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) – الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع –الاردن – ٢٠٠٤.
١٢. عبدالوهاب، عبدالملك، الاقتصاد (مقدمة وتحليل) – الجزء الثاني، مطبعة شفيق – بغداد، ١٩٦٧.
١٣. عثمان، صابير بيرداود، التحليل الاقتصادي لتفاوت الرفاهية الاقتصادية بين الحضر والريف في العراق للمدة من (١٩٧٦، ١٩٩٣)، اطروحة دكتوراه المنشورة – كلية الزراعة – جامعة بغداد، ٢٠٠١.
١٤. عريقات، حربى محمد ،مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الاسراء الخاصة، عمان، ١٩٩٧.
١٥. العكيلي، طارق، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية – ٢٠٠٠.
١٦. العلي، ارضا صاحب ابو حمد، تحليل الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في العراق، اطروحة دكتوراه – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية، ١٩٩٥.
١٧. عمر، حسين، التحليل الكلي – دار الشروق –جدة – الطبعة الثانية المعدلة، ١٩٧٦.
١٨. الفارس، عبدالرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الاولى، بيروت،٢٠٠١.
١٩. المشهداني وشاوي، عبدالغني عبدالله ومحمد بو جلال، القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة (١٩٧٤، ١٩٩٤) مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد٢٤، العدد (٦٨) – ٢٠٠٢.

٢٠. المشهداني، عبدالغني عبدالله حميد، تطور نمط الاستهلاك العائلي في ضوء بحوث ميزانية الاسرة العراقية، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (١٩٧١، ١٩٨٥) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٨٩.
٢١. المشهداني، خليل وهرمز حنا، مباديء الأحصاء – جامعة بغداد – ١٩٨٩.
٢٢. هرمز، أمير حنا، الاحصاء الرياضي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

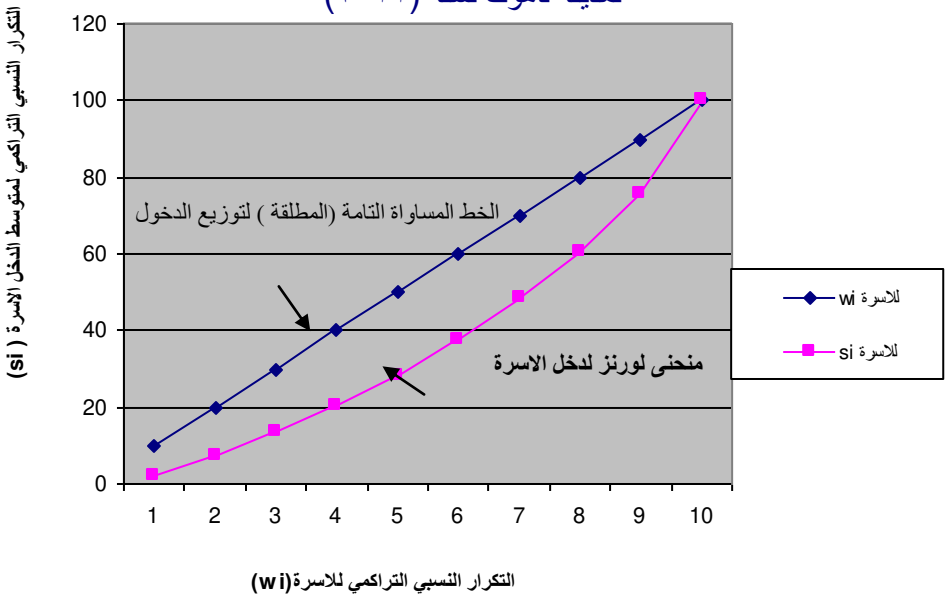
ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1-Kuzents.Semon, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol 66, Aprle 1955.

ثالثاً- الانترنت

- UNDP Human Development Report WWW.undp.org/ hdrd 2001.
١. جواد، صائب ابراهيم، محاضرات في الاقتصاد الكلي - القيت على طلبة الدراسات العليا-كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد -جامعة صلاح الدين،٢٠٠٦.

الشكل ٣
يبين منحنى لورنز لتوزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة (الاسرة)
لمدينة دهوك لسنة (٢٠١١)



الشكل ٤
يبين منحنى لورنزلتوزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة (الافراد)
لمدينة دهوك لسنة (٢٠١١)

